الكلام الخ وانما فعل الش مثل ما فعله المص مجاراة لمثال المص لا يقال اذا لم تقدم
على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة
لما عمل فيه فتدبر وهو افعل قوله الفصل باجنبي لان المبتدا ليس من معمولات الخبر
وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا والخبر للسعة اذا كان
ظرفا او مجرورا فليكن ما فعله المص مثله الا ان يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر
الذي هو افعل تفضيل فتامل قوله التقديم نزرا وبعد وفي التوضيح انه ضرورة
عند الجمهور قوله اهلا وسهلا اي اتيتم اهلا ومكانا سهلا اهـ قوله جنى النحل اي شهده
بدليل ما بعده ومحل الاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق باطيب قاله زكريا ويجوز
تعلقه بزودت وح لا شاهد فيه قوله ولا عيب فيها اي في النساء المذكورة فيما قبله
وقوله غير ان الخ من تاكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفي اخره فا
المتقارب الخطو قوله ظعينة هي في الاصل الهودج كانت فيه امراة او لم تكن ثم
سميت المراة ما دامت في الهودج ظعينة واملح من الملاحة وهي الحسن قوله
ورفعه الظاهر المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المتصل ادرجه الش في
حيز تغيير كلام المص وان افرده فيه بالذكر قوله برفع الضمير المستتر اي لان
العمل فيه ضعيف لا يظهر اثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل ثم قوله الا
قليلا اي شاذا قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل اي مع عدم ما يجبر
الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد ان الضعف موجود
حتى في مسالة الكحل قوله في حال تجريده مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة
التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سياتي يعني فلما ضعف بعدم قبول العلامات
في بعض احواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا بالشروط الاتية
قوله لا تؤنث الخ بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا
عملت في الظ كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت كما سيجي قوله اذا لم
يعاقب فعلا اجاد ذكر فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يعلم

اليه قول

اليه قول الش اي لم يحسن الخ فعلم ان قوله اي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن
قوله اذا سبقه نفي الخ زاد غيره قيدا وهو ان يكون افعل صفة لاسم جنس لكون
معتمدا عليه ولم يكن النفي كما في اسم الفاعل لانه لم يتقو قوته ولهذا لا يتعجب المفعول
به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون افعل التفضيل بمعنى الفعل
فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على افعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها
فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه
او يكون دونه ومقام المدح يابى المساواة فيرجع المعنى الى ان حسن الكحل في
عين رجل دون حسنه في عين زيد افاده الجامي واورد عليه انه لو كان زوال الزيادة
بالنفي يجوز العمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو ما رايت رجلا احسن منه
ابوه واجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال الكحل خالف
الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل في معناه التفضيلي
ضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله
في الظ بخلاف نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف في معناه التفضيلي
لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط
تقديم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضية ذلك لقوتها في العمل وذلك
لان طلب النكرة للتخصيص في الاثبات دون طلبها له في النفي لانه في الاثبات
لزيادة الفايدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رايت
رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن انه لم يحصل لمن
رايته من الرجال بخلاف ما رايت رجلا ونحو هذا ايضا ما تقدم ايرادا وجوابا
قوله وكان مرفوعه اجنبيا اي غير كضمير الموصوف بخلاف نحو ما رايت رجلا حسن
منه ابوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه
سببيا بمعنى ان للموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله سم واعترض البعض على
الش بان هذا القيد مستغنى عنه بقوله بعده مفضلا على نفسه باعتبارين لما

Copyright © King Saud University